جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم المالية والمحاسبة.

السنة الجامعية: 2024-2025
المستوى: السنة الثانية
التخصص: محاسبة و مالية
المدة: ساعة ونصف

امتحان الدورة العادية في مقياس أخلاقيات الأعمال .

السؤال الأول: (08 نقاط)

عرف المصطلحات التالية :

- الأخلاق - الفساد الإداري- الفساد المالي - مدونة السلوك - الثقافة التنظيمية - الحوكمة في القطاع العام - الرشوة - التهرب الضريبي

السؤال الثاني: (06.نقاط)

يبرز الفساد الإداري و المالي في عدة مظاهر منها التنظيمية و المالية و الجنائية

اشرح كل مظهر على حدى بالتفصيل ؟

السؤال الثالث : (06 نقاط)

إن تعقد ظاهرة الفساد و تغلغها في كافة الحياة يقتضي وضع تنظيمات وإستراتيجيات إدارية متطورة لمكافحتها ، في هذا الصدد وضح و حلل اهم إستراتيجيات مكافحة هذه الظاهرة ؟

الإجابة النموذجية

السؤال الأول: (8 . نقاط)

تعريف المصطلحات :

. تعريف الأخلاق

اختلفت الآراء و تشعبت حول موضوع الأخلاق و يقول باسكال أناالأخلاق هي علم الإنسان باعتبار أن الأخلاق تميز الإنسان عن غيره من الكائنات أما سنيسر فيعرف الأخلاق بأنها العلم الذي يبحث في النشاط الإنساني من حيث ما يحققه هذا النشاط للآخرين من نتائج مفيدة أو ضارة ، و خلاصة القول فإن كلمة اخلاق مشتقة من خلق بمعنى أوجد ، أبدع على العلاقة بين العمل و المعرفة ، إنها العمل و السلوك الذي يصدر عن الفرد وفق قاعدة أوأو مقياس، و عن عمد و اختيار وإرادة ، و يسعى نحو غابات فوق فردية فالأخلاق تبين لنا كيف يتصرف الإنسان في الحالات و المواقف التي تفرض علينا دون أن تخالف في ذلك. ضميرنا أو العرف السائد في المجتمع. و لكي يكون سلوكنا أخلاقيا، ينبغي أن لا تسعى إلى نفعنا الشخصي، و إنما النفع الشخصي لفرد آخر غيرنا، فالفعل الأخلاقي حقا هو ذلك الذي يهدف إلى غايات غير ذاتية ، و ينتج عن ذلك أن هذه الغايات لابد أن تختص بشيء آخر غير الأفراد فهي فوق الفردية . و يعرف(turban) الأخلاقبأنها رافد فلسفي يتعامل مع ما يعتبر صحيح و خاطئ ، كما ينظر إليها (Griffin) على أنهامعتقدات فردية حول ما هو صحيح و ما هو جيد و سيئ ، و يقدم (daft) الأخلاق على أنها قانون للمبادئ الأخلاقية والقيم التي تغطي سلوك الأشخاص أو المجموعات التي تتعلق بما هو صحيح و خاطئ . كما أن مبادئ الأخلاقيات في الأعمال تبرز من حاجة المؤسسة والعاملين إلى إطار للتعامل مع النتائج لكل من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة التي لها أبعاد أخلاقية...

- الفساد الإداري- الفساد المالي

- "هو سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطانه في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف، وذلك على حساب المصلحة العامة [...] وينتج عنه إهدار الموارد الاقتصادية للدولة، وينعكس سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي " .

مدونة السلوك

-مفهوم مدونة السلوك:

عبارة عن معايير الأخلاقيات وسلوكيات العمل في إطار الدوائر الحكومية تحدد للموظفين العامين مجموعة من القيم والسلوكيات التي ينبغي اتباعها أثناء أداء مهماتهم وفي علاقاتهم فيما بينهم من جهة ومع جمهور المستفيدين من جهة ثانية. ترتبط هذه المدونة بنظام الخدمة المدنية وتضمن تطبيق أكثر فاعلية للقوانين في هذا المجال، وتتميز عن النصوص القانونية كونها التزام أخلاقي حيث يكون الضمير أداة رقابية داخلية فعالة.

- **الثقافة التنظيمية :** وعرفها ستيفن وماري على أنها نموذج أساسي للافتراضات والقيم والمعتقدات المشتركة التي توجه طريقة التفكير حول اتخاذ إجراءات بشأن المشكلات والفرص التي تواجهها المنظمة. ويتم تعريفها أيضاً على أنها مجموعة موحدة نسبياً من القيم والمعتقدات والأعراف والممارسات، يتقاسمها أعضاء المنظمة، ويتعلمها الموظفون الجدد، لأنها تنتقل من جيل إلى آخر.

العام : - الحوكمة في القطاع

وتعرف الحوكمة في القطاع العام بأنها: مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر.

- **الرشوة:** تعد من أكثر مظاهر الفساد الإداري شيوعا وانتشارا وتأثيرا خاصة في الدول النامية، وتتمثل في الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة ويسميها البعض هدية أو مساعدة أو إكرامية إلا أنها رشوة في جوهرها ولو اختلفت التسميات، وأخطر ما في الرشوة أنها حازت على قدر معتبر من قبول العامة حتى أصبحت شبه مشروعة في الثقافة الشعبية.

ويمكن أن تقدم الرشوة نقدا أو عينيا وبشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الأصدقاء أو المقربين جدا من الموظف كالزوجة أو الأبناء لغرض التمويه أو لفت الانتباه، وقد تدفع من صغار الموظفين إلى مسؤوليهم للتغطية على تصرفاتهم اللاقانونية أو كمشاركة في ريع الفساد، وقد تدفع إلى من هو أدنى في السلم الوظيفي ثمنا لسكوته على السرقات الكبرى.

ومن أهم الدوافع وراء دفع الرشوة هي ضمان المواطن إنجاز معاملته بأقصر وقت ممكن وبأقل جهد أو الإنجاز معاملة لا تتوفر فيها الشروط القانونية. ومن أسباب بروز الرشوة واتساع نطاق تداولها جملة من العوامل من أهمها:

- تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استخدام الروتين؛
- التطبيق غير العملي وغير المنطقي للتعليمات واللوائح؛
- طول الذيل الإداري لبعض الأجهزة الإدارية؛
- غياب التوجيهات التنظيمية التي ترشد المواطن إلى خطوات إنجاز المعاملة مما يؤدي إلى خضوعها لاجتهادات وضوابط بعض الموظفين الذين قد يعرقلون إنجاز هذه المعاملات.

- التهرب الضريبي:

الضريبة مبلغ مالي يدفعه الخاضع لها إلى الدولة بموجب قانون يفرضها ويحدد وعاءها وقواعد حسابها وجبايتها، ولا يراعى فيها أنها نظير خدمة تؤديها الدولة إلى الممول، فالضرائب تفرض على مواطني الدولة مقابل الواجبات العامة التي تضطلع بها في مجال الحماية والأمن ورد العدوان الخارجي وتمويل المنشآت القاعدية والمرافق العامة كالصحة والتعليم والنقل، إلخ.

ويتم التهرب الضريبي من خلال تمكن المكلف كليا أو جزئيا من التخلص من تأدية الضرائب المستحقة عليه وذلك عبر ممارسة الغش والتزوير في القيود ومخالفة القوانين والأنظمة الضريبية المعتمدة.

فالتهرب الضريبي يتضمن غشا وتحايلا على التشريعات الضريبية المنظمة لفرض الضريبة والذي يتم عادة بالتواطؤ مع موظفي مصالح الضرائب الباحثين عن مكاسب غير مشروعة، حيث يقومون بمساعدة المتهربين من دفع الضريبة وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء الضريبي وتقدير الإعفاءات، مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادة دخولهم بطريقة غير مشروعة. ويتخذ التهرب الضريبي أحد الأشكال التالية:

- عدم الإعلان عن النشاط أي الدخل الخاضع للضريبة؛
- الإعلان عن دخل أقل من الدخل الحقيقي بإخفاء بعض مصادره؛
- تفسير القانون تفسير خاطئ عن قصد حتى يمكن للمتهرب أن يتحمل أقل قدر ممكن من الضرائب مقابل منحه رشوة لأفراد السلطة الضريبية.

السؤال الثاني: (..6ن.. نقاط)

يبرز الفساد الإداري و المالي في عدة مظاهر منها التنظيمية و المالية و الجنائية

اشرح كل مظهر على حدى بالتفصيل ؟

تكمن مظاهر الفساد الإداري و المالي فيما يلي**:**

1.ا لانحرافات التنظيمية **:**

-أ- التراخي وعدم احترام وقت العمل: عندما يتصرف الموظف بعدم مسؤولية تجاه الوقت أو بحسب تفضيل العلاقات أو عندما يؤخر إنجاز المعاملات فإنه يلحق الضرر بالأفراد ويحثهم للبحث عن مصادر غير قانونية لقضاء مطالبهم.

ب- امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه: وهذا من خلال التهرب أو الامتناع عن ممارسة الصلاحيات المخولة له وهذا ناتج عن عدم ثقة الموظف بقدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ أو تحمل نتائجه مما يترك أثار سلبية تقود للفساد.

ج- عدم تحمل المسؤولية: إن تخوف الموظفين من المسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص لزيادة عدد متخذي القرار وبالتالي تقسيم المسؤولية.

2. الانحرافات السلوكية:من أهمها:

أ- سوء استعمال السلطة أو استغلال المنصب العام: تعرف السلطة بأنها الحق في إصدار الأوامر ومتابعة تنفيذها والمحاسبة عليها، وتندرج تحت هذا المظهر العديد من الأنماط السلوكية الفاسدة مثل الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق، والتعسف والتشدد، ومنح المزايا والهبات دون وجه حق، أو التغاضي عن أخطاء المقربين والتساهل معهم. كما يستغل بعض الموظفون العموميون مواقعهم وصلاحياتهم في ظل غياب الرقابة لابتزاز الأفراد للحصول على مكافآت غير قانونية، وحتى إذا ما وجدت القوانين التي تمنع الابتزاز إلا أن الأفراد لا يلجؤون إليها خوفا من معاداة موظفي الحكومة والتعرض للأذى الشخصي مما يؤدي إلى زيادة الفساد واستفحاله.

ب - المحاباة والمحسوبية: تعتبر المحسوبية من أكثر المظاهر خطورة والأصعب علاجا فهي تنتج عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسيبه دون وجه حق بل على أساس الصلة. وتتمثل برعاية الأقارب والمعارف وتفضيلهم في مجال التعيين أو إبرام العقود وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين مما يؤدي إلى أثار سلبية عديد تنعكس على المجتمعات. أما المحاباة فهي تساهل الموظف مع أقاربه ومعارفه على حساب الأنظمة والتعليمات التي تحكم سير عمله أو أن يعطيهم الأولوية في إنهاء معاملاتهم والاستفادة من خدمات دائرته قبل غيرهم.

ج- الوساطة: تعرف الوساطة بأنها الشفاعة عند أحد المسؤولين لتقديم خدمة لأحد ما، كما يمكن تعريفها بأنها أداة أو وسيلة يستخدمها شخص ذو جاه ومكانة عند شخص ما يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لطرف ثالث، وتستخدم باسم عاطفة الخير أو بدافع الشفقة أو الشفاعة. ومن الصور المشهورة لها التوسط للتوظيف في إدارة ما أو لترقية موظف معين أو إعطائه ميزات دون غيره، وهي تعد من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثرا، ولها انعكاسات سيئة على العلاقة بين الموظف والوظيفة العامة مع الجمهور، وتؤدي إلى زعزعة الثقة والإخلال بالمساواة بين الناس والتعقيد في أداء الأعمال وعدم المبالاة بمصالح الناس وانخفاض مستوى الكفاءة الإدارية.

3-الانحرافات المالية:تتمثل في مخالفة القواعد والأحكام المالية القانونية ومن مظاهرها الأكثر شيوعا:

أ- الإسراف في المال العام: أي التبذير في نفقات الدولة من خلال الإنفاق غير المبرر أو منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة لذلك بهدف إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق مصالح متبادلة. ومن أهم مظاهر التبذير في نفقات الدولة:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات عن الحد الأدنى المقرر لها كالخدمات الصحية والتعليمية؛
- استغلال بعض ذوي السلطة والنفوذ لمراكزهم الوظيفية لتحقيق مأرب خاصة كتمهيد الطرق التي تيسر حركاتهم من وإلى منازلهم أو توفير خدمات الري والصرف لمزارعهم؛
- شراء السيارات الحكومية الفاخرة وما تستدعيه من نفقات باهظة للصيانة والتشغيل علاوة عن سوءاستخدامها؛
- البذخ في الإنفاق على مظاهر الحكم والاحتفالات العامة والمبالغة في سفر الوفود السياسية للخارج والمبالغة في نفقات التمثيل الأجنبي.

ب - التهرب الضريبي: الضريبة مبلغ مالي يدفعه الخاضع لها إلى الدولة بموجب قانونيفرضها ويحدد وعاءها وقواعد حسابها وجبايتها، ولا يراعى فيها أنها نظير خدمة تؤديها الدولة إلى الممول،فالضرائب تفرض على مواطني الدولة مقابل الواجبات العامة التي تضطلع بها في مجال الحماية والأمن ورد العدوانالخارجي وتمويل المنشآت القاعدية والمرافق العامة كالصحة والتعليم والنقل، إلخ.

ويتم التهرب الضريبي من خلال تمكن المكلف كليا أو جزئيا من التخلص من تأدية الضرائب المستحقة عليه وذلك عبر ممارسة الغش والتزوير فيالقيود ومخالفة القوانين والأنظمة الضريبية المعتمدة.

فالتهرب الضريبي يتضمن غشا وتحايلا على التشريعات الضريبية المنظمة لفرض الضريبة والذي يتم عادة بالتواطؤ مع موظفي مصالح الضرائب الباحثين عن مكاسبغير مشروعة، حيث يقومون بمساعدة المتهربين من دفع الضريبة وذلك بحكم وجودهم في السلطة

الضريبيةوتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعونتقديراتهم لحجم الوعاء الضريبي وتقدير الإعفاءات، مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادةدخولهم بطريقة غير مشروعة. ويتخذ التهرب الضريبي أحد الأشكال التالية:

- عدم الإعلان عن النشاط أي الدخل الخاضع للضريبة؛
- الإعلان عن دخل أقل من الدخل الحقيقي بإخفاء بعض مصادره؛
- تفسير القانون تفسير خاطئ عن قصد حتى يمكن للمتهرب أن يتحمل أقل قدر ممكن من الضرائب مقابل منحه رشوة لأفراد السلطة الضريبية.

وإلى جانب التهرب الضريبي هناك التهرب الجمركي والمتعلق بفساد بعض من الأعوان وكبار المسؤولين في الجمارك، الذين يقومون بمنح امتياز لبعض الأطراف بتخفيض الرسوم الجمركية أو الإعفاء من دفعها وفق استثناءات أو من خلال التلاعب بالقوانين أو بالسماح بدخول سلع وبضائع ممنوعة مقابل الحصول على رشاوى أو بالتواطؤ لتهريب العملة والمعادن الثمينة، إلخ.

ج- غسيل الأموال: تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من بين أكبر ظواهر الفساد المالي وذلك لآثارها السلبية الوخيمة على الاستقرار الاقتصادي وخاصة اقتصاديات الدول النامية ولارتباطها بصفقات المقاولات والتجارة الخطيرة، والتوكيلات التجارية للشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسيات، وتهريب العملة الصعبة، وتزوير العملة الوطنية والسمسرة والأموال الناتجة عن التهريب والسوق السوداء والمخدرات وتجارة الرق والأسلحة والأعضاءالبشرية والأطفال والقطع الأثرية، والتعدي على عقارات الدولة بالبيع الصوري والتزوير والقرصنة المعلوماتية، إلخ.

حيث قدر حجم الأموال التي تم غسلها حول العالم ما يزيد على تريليون دولار حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام 2009، أي ما يعادل 52% من إجمالي الناتج القومي العالمي، كما تستحوذ الأموال القذرة على 25% من إجمالي التعاملات المالية في الأسواق العالمية. ويبلغ متوسط حجم غسيل الأموال عالميا 10% من قيمة التجارة العالمية، كما تشير المعلومات المتوفرة أن عمليات غسيل الأموال في روسيا تتراوح ما بين 25% و 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 10%% لجمهورية التشيك، وحوالي 7% إلى 13% لبريطانيا، كما تعتبر كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ملاذا كبيرا لغسيل الأموال. ومن شأن هذا الحجم الكبير من الأموال التي يتم غسلها أن تحدث آثارا سلبية على اقتصاديات الدول فهي تؤدي إلى إضعاف دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي، وتشوه الاستثمار وتخفض الإنتاجية، وتؤثر على الدخل القومي وإعادة توزيعه، وعلى الادخار المحلي، ومعدل التضخم ومعدل البطالة، وعلى قيمة العملة الوطنية، وعلى استقرار النظام المالي والمصرفي.

.3. الانحرافات الجنائية:

تعتبر جرائم من وجهة نظر القانون، ومن أهمها:

أ- الرشوة: تعد من أكثر مظاهر الفساد الإداري شيوعا وانتشارا وتأثيرا خاصة في الدول النامية، وتتمثل في الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة ويسميها البعض هدية أو مساعدة أو إكرامية إلا أنها رشوة في جوهرها ولو اختلفت التسميات، وأخطر ما في الرشوة أنها حازت على قدر معتبر من قبول العامة حتى أصبحت شبه مشروعة في الثقافة الشعبية. ويمكن أن تقدم الرشوة نقدا أو عينيا وبشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الأصدقاء أو المقربين جدا من الموظف كالزوجة أو الأبناء لغرض التمويه أو لفت الانتباه، وقد تدفع من صغار الموظفين إلى مسؤوليهم للتغطية على تصرفاتهم اللاقانونية أو كمشاركة في ريع الفساد، وقد تدفع إلى من هو أدنى في السلم الوظيفي ثمنا لسكوته على السرقات الكبرى.

ومن أهم الدوافع وراء دفع الرشوة هي ضمان المواطن إنجاز معاملته بأقصر وقت ممكن وبأقل جهد أو الإنجاز معاملة لا تتوفر فيها الشروط القانونية. ومن أسباب بروز الرشوة واتساع نطاق تداولها جملة من العوامل من أهمها:

- تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استخدام الروتين؛
- التطبيق غير العملي وغير المنطقي للتعليمات واللوائح؛

ب- اختلاس المال العام: يعني الاختلاس قيام الموظف بسرقة أموال نقدية أو عينية من التي تحت مسؤوليته أو التي في ذمته عن طريق التلاعب والتزوير أو التحريف بالسجلات أو القوائم الخاصة بها (كالمحاسب أو أمين الخزينة، أي الحصول على أموال الدولة وممتلكات المجتمع والتصرف بها بغير وجه حق وتصنف كجريمة خيانة الأمانة.

وتجدر الاشارة إلى أن القانون الجزائري يعتبر كل جرائم الفساد جنحاً ولكن بعقوبات مشددة، وتعد حسب القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته من قبيل جرائم المتاجرة بالوظيفة العامة،

السؤال الثالث : (..6ن.. نقاط)

إن تعقد ظاهرة الفساد و تغلغها في كافة الحياة يقتضي وضع تنظيمات وإستراتيجيات إدارية متطورة لـ مكافحتها ، في هذا الصدد وضح وحلل اهم إستراتيجيات مكافحة هذه الظاهرة ؟

1 . المكافحة من خلال الأنظمة والقوانين

إن تعقد ظاهرة الفساد وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة يقتضي من قوانين صريحة وواضحة وتنظيمات إدارية متطورة، وكذلك إنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها إرادة سياسية حازمة، وذلك لزيادة احتمالات كشف الفساد ومعاقبة المفسدين عند كشفهم ومقاضاتهم في إطار حكم القانون. وبناءً على هذه المعالجة لابد من سن قوانين صارمة لمكافحة الفساد مع سد الثغرات في القوانين التي يجعلها المفسدون منعرجاً لإفسادهم ولابد من التطبيق الحكيم والحازم لتلك القوانين الخاصة بالتفتيش الإداري والمالي وإنزال أقصى العقوبات بحق الفاسدين. ولابد من بناء منظومة رقابية فاعلة جدا ومستقلة عن أي تأثيرات سياسية، وأن تكون مجهزة بقدرات بشرية ومادية ووسائل قانونية فاعلة لمواجهة الفساد والقضاء عليه عبر تدعيم الشفافية والرقابة الوقائية.

2. المكافحة من خلال التوعية والإعلام

تعتمد هذه المعالجة على سبل تعزيز الشفافية في أعمال الأجهزة والهيئات الحكومية وتعميق الوعي لدى كافة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشأن عمليات اتخاذ القرار وانتهاج السياسات ذات الأثر في الأوضاع الاقتصادية. والهدف من ذلك هو خلق قوى ضاغطة محلية أو دولية لتحسين أداء الحكم وترشيد السياسات والكشف عن كل صور الفساد ثم محاربتها، فعندما يتم إطلاع المواطنين على الأداء الحكومي يصبحون في وضع أفضل للضغط على الموظفين العموميين لأداء مهامهم من أجل الصالح العام. من هنا تبرز أهمية دور المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومراكز البحث في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة في كل ما تزاوله أجهزة السلطة من أنشطة وأعمال. كذلك إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات، ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

3 المكافحة عن طريق الإصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية

تعتمد هذه المعالجة على مكافحة الفساد من خلال معالجة كافة الأسباب المنشئة له وهذا من خلال إصلاح مؤسسات الحكم وإرساء قواعد المساءلة العامة ، فضلا عن ترشيد السياسات بما يتلاءم مع المصلحة العامة ورغبات المواطنين التي يعبرون عنها من خلال الممارسات الديمقراطية فيمكن الحد من الفساد الاقتصادي من خلال إصلاح الإطار المؤسسي لوضع السياسات المالية والنقدية وذلك باستقطاب خيرة الكفاءات لشغل المناصب الكبرى ، ثم وضع الأسس السليمة لإدارة المال العام وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة من قبل المجالس التشريعية ، بالإضافة إلى العمل على تطوير النظام القضائي ورفع كفاءته وتعزيز استقلاليته . ويدخل ضمن هذه المعالجة ضرورة إصلاح السياسة الاقتصادية من خلال العمل على التحرر التجاري والمالي وذلك بالحد من الأوضاع التي يكون فيها للموظفين سلطات لا تخضع للمساءلة وإنما لحرية التصرف، وبتطبيق الشفافية والحد من السلطات الاحتكارية للقطاع العام. وكذلك التطبيق الكامل لمعايير المحاسبة والتدقيق والإفصاح الدولية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية وتعزيز القدرة المؤسسية لمراقبة صارمة وشاملة على كافة المصارف والمؤسسات المالية.

4 .المكافحة من خلال التركيز على البعد الأخلاقي

يعتبر من التوجهات الأساسية في مكافحة الفساد في كافة قطاعات العمل العام والخاص، خاصة وأن العقيدة الإسلامية المبنية على محاربة الرذيلة وعلى الحث على الفضيلة تتحكم في سلوكيات الأفراد في جميع مجالات الحياة بما فيها الاقتصادية. فمن خلال غرس تعاليم الدين الحنيف ومقوماته في نفوس الأطفال منذ الصغر، ومن خلال تقوية الوازع الديني في نفوس الموظفين، مع الدعوة باستمرار إلى أهمية العودة إلى تعاليم ديننا الحنيف والالتزام بها عند القيام بالخدمة من شأنها العمل على مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة. كما يمكن التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد من خلال قوانين الخدمة العمومية ومن خلال الأنظمة والمواثيق المدرجة في مدونات السلوك المرتبطة بشرف ممارسة وظيفة ما.

5.المكافحة من خلال إصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته وفاعليته والفصل بين سلطات الدولة

تؤدي السلطة القضائية دوراً بارزاً في الحد من انتشار الفساد، فتعافي الجهاز القضائي من مظاهر التأثير عليه ستنعكس إلى إنجازات فعلية في مكافحة الفساد، وهذا ما أوصت به مختلف تقارير الأمم المتحدة المختصة والتي أشارت إلى أنه لمكافحة الفساد والعمل على عدم انتشاره لابد من توفر آليتين هامتين هما:

أ. استقلال القضاء وفاعليته: فالقضاء هو الجهة الرسمية القادرة على استخدام قدرة الدولة على الإرغام في تنفيذ الأحكام وهو وحده الذي يمتلك السلطة الرسمية للحكم على مشروعية إجراءات السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهو بهذا الموقع الفريد يستطيع أن يدعم التنمية الاقتصادية وذلك يجعل السلطتين الأخريين خاضعتين للمساءلة عن قراراتهما، ويتحقق النجاح لهذه الآلية فيما لو تحققت شروط استقلالية القضاء وامتلاكه لسلطة تنفيذ الأحكام.

ب. الفصل بين السلطات الثلاث للدولة: وهذا بتقسيم السلطة بطريقة أفقية إلى ثلاثة أجزاء مستقلة، وبطريقة رأسية حيث تقسم السلطة إلى مركزية ومحلية.

منهجية مكافحة الفساد في المنظمات

لا يمكن القول أن هناك أساليب محددة متفق عليها للقضاء على الفساد في المنظمات بشكل جذري، إلا أن التوجهات الحديثة في محاربة الفساد تركز على ضرورة اعتماد كل من التنظيمات الحكومية ومنظمات الأعمال على حد سواء، على آليتين لمكافحة الفساد داخلها، حيث تستند هذه الآليات على أفضل الممارسات المعروفة لحد الآن في مجالات الإصلاح الإداري وأخلقة الشركات.

وتتمثل هاتين الآليتين في ضرورة اعتماد الشفافية والإفصاح في العمل الإداري، وتعميم الأخلاقيات والقيم والمبادئ من أجل الحوكمة الرشيدة للمنظمات.

1.8 استراتيجية اعتماد الشفافية والإفصاح في العمل الإداري

تعد الشفافية (Transparency / Transparence) من المفاهيم الإدارية الحديثة والمهمة في مكافحة الفساد والوقاية منه، وما زاد من أهميتها هو قدرتها على إحداث نتائج إيجابية على مستوى الحكومات والمنظمات، أدت إلى تدني مستوى الفساد والترهل الإداري وزيادة الكفاءة والفاعلية والرضا. وعرفت المذكرة التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الشفافية بأنها: "إتاحة الحصول على المعلومة، والتي تعد مثال مباشر للشفافية، لكن مجرد إتاحة المعلومات لا يعني الكثير إذا لم يكن الناس على علم بوجودها وبكيفية الوصول إليها، كما لا يعني توفر المعلومات الشيء الكثير إذا كانت كلفة الوصول إليها غير معقولة، من حيث الوقت والمال، وإذا لم تكن المعلومات مواتية للمستخدم ".

فالشفافية بشكل عام تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، وهذا من خلال توفير المعلومات المفيدة والضرورية للجمهور بما يخدم ويحمي مصالحه، والتصرف بطريقة واضحة ومكشوفة فيما يتعلق بعملية صنع القرار، لأن غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين والأنظمة والممارسات وعدم وضوح نصوصها بعد سببا رئيسيا للاجتهادات الشخصية وبشكل لا يخدم المصلحة العامة. كما تعتبر الشفافية مطلب أساسي مهم للحوكمة الرشيدة لأنها تساعد في توضيح القواعد والممارسات، فمع تحسن إمكانات الاطلاع على المعلومات يصبح الأفراد أقدر على مراقبة الأحداث، وتقييم الخيارات وإدارة المخاطر. وتعمل الشفافية في بيئة الأعمال على تحقيق الأهداف الآتية:

- منع الممارسات الإدارية الخاطئة في العمل ومكافحة الفساد الإداري بأشكاله المختلفة.
- سهولة فهم الإجراءات ووضوحها ومرونتها مما يسهل إنجاز الأعمال بيسر وسهولة
- تضافر الجهود والدعم الكافي والالتزام على مستوى القيادات الإدارية العليا فضلا عن إنجاح التنسيق ووضع الخطط وتنفيذها ضمن برنامج زمني محدد
- تعزز قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة التغيرات والمستجدات المحيطة بها
- تحديث الأنظمة والقوانين وتبسيط الإجراءات وجعلها واضحة ومفهومة وشفافة بالمعنى الصحيح
- تعزز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وممارستها من خلال دقة ووضوح الإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها
- إغلاق الباب أمام الروتين وتعقيد الإجراءات (البيروقراطية)
- إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات
- تحسين إمكانية التنبؤ وبالتالي زيادة كفاءة القرارات

أ. الدقة والصدق في تقديم المعلومات وتكاملها: وهذا بتوفير معلومات دقيقة وذات مصداقية وتامة غير مجزأة وهذا لتفادي خلق أزمة ثقة بين المجتمع والمنظمة.

ب. توقيت المعلومة وسهولة الوصول إليها: أي أن تصل المعلومة في الوقت المناسب للجهة المستفيدة وفي وقت الحاجة إليها وبكل سهولة.

ت. سعة الانتشار: وهو عدد الجهات أو الشرائح التي يمكن أن تصلها المعلومة أو التقارير بالإضافة إلى تنوع قنوات إيصالها.

ث. التطوعية في تقديم المعلومة: أي الاستعداد الذاتي للمنظمة لتقديم المعلومة وعدها جزءا من ثقافتها.

ج. علنية المعلومة: تعتبر أحد أهم مرتكزات الشفافية وتعني إشهار المعلومات وتوفير إمكانية الحصول عليها من قبل المستفيدين دون عناء ومن دون طلب مسبق كنشر تقارير أو نشرات بصفة دورية، إلا أنه على المنظمة العمل على تحقيق التوازن بين العلنية والحفاظ على خصوصية المنظمة.

ح. تنوع التقارير ودوريتها وانتظامها: إن تقديم التقارير في مواعيدها المحددة تشكل حالة إيجابية لنظم المعلومات وتزيد من رضا المستفيدين.

خ. وجود موقع للمعلومات: فعلى المنظمة بناء موقع إلكتروني لها على شبكة المعلومات الدولية لما لذلك من فوائد في إتاحة المعلومة في الوقت المحدد وبالسرعة المطلوبة للحصول عليها.

2.8تعميم الأخلاقيات والقيم والمبادئ داخل الحوكمة الرشيدة للمنظمات

النقطة الجوهرية في هذه الآلية هي أن الفساد هو نتاج الحوكمة الرديئة، وبالتالي تعتبر الحوكمة الرشيدة للمنظمات وخاصة في مجال الأعمال جزء مهم من خاصرة الفساد، فوضع أسس قوية الحوكمة الشركات وسياسات الالتزام بقيم ومبادئ الأعمال يمكن اعتبارهما حلفاء في محاربة الفساد. فقيم ومبادئ الأعمال التي تمثل القدوة الكامنة التي الأفراد للتصرف على نحو إيجابي، يمكن ان تعتبر وسيلة لضمان تصرف العاملين بالشركات بصورة إيجابية بالاتساق مع حكم القانون، والمبادئ الأخرى التي ترتكز عليها اقتصاديات السوق والحوكمة الديمقراطية.

ويعتبر الالتزام بالإطار القانوني والتنظيمي على المستوى الوطني الحدود الدنيا المقبولة للسلوكيات في أداء مجتمع الأعمال، ويعكس ما يعتبره المجتمع سلوكا عادلا ومناسبا لكل نوعيات وأحجام المنظمات، فالإذعان للقوانين الوطنية هو نقطة البداية لمنظمات القطاع الخاص. وبإمكان الكوادر التنفيذية في المنظمات، ومجالس الإدارات التي تشرف على قرارات الإدارة التنفيذية أن تعتمد على حزمة من السياسات الداخلية،والتوجيهات، والقواعد، وآليات الحوكمة للتأكد من الالتزام بالقوانين المحلية. كما أن الالتزام بالقيم والمبادئ لا يقتصر على إتباع القوانين، وإنما يمتد إلى القيام بالأعمال على نحو صائب. وعلى مستوى الممارسة، يعنى ذلك إعلاء الفلسفة الأخلاقية إلى حد تكون المنظمة معه مستعدة لخسارة أعمالها قبل التنازل عن قيمها ومبادئها الخاصة.

ومن أجل توضيح الفلسفة الأخلاقية للمنظمة ولأعمالها لابد أن تقوم هذه الأخيرة بوضع مدونة متماسكة وقوية للقيم والمبادئ، تمثل دليلا لسلوك أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين، بحيث تصبح تلك المدونة جزءا من الخطوط الإرشادية العامة الحوكمة الشركات، يعرف بموجبها كل موظف في الشركة ما يتوقع منه، وهي في الوقت نفسه محاولة لتشجيع الموظفين والمديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة على التفكير واتخاذ قرارات بناء على منظومة القيم المشتركة. كما يجب وضع قواعد وإجراءات للمساءلة، ضمانا لإتباع الموظفين هذه القواعد.

ويلعب مجلس الإدارة دورا مركزيا لإرساء برامج القيم والمبادئ للشركات والتأكد من تطبيقها، ولذلك فدوره رئيسي في وضع الخطوط الإرشادية العريضة المدونات القيم والمبادئ وأدلة حوكمة الشركات. وتمثل القوانين واللوائح المحلية والدولية أحد المصادر الإعداد هذه المدونات، كميثاق مكافحة الرشوة وقواعد حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما يجب على مجالس الإدارات عند الإشراف على وضع وتنفيذ برامج القيم والمبادئ، أن تحرص على توفير العناصر التالية:

- إرساء معايير القيم والمبادئ وإجراءات الالتزام بها.
- تعيين كوادر مؤهلة تأهيلا رفيعا للإشراف على برامج القيم والمبادئ والالتزام بها.

وبصفة عامة فإن عملية وضع وتطبيق ميثاق للقيم والمبادئ يتبع مجموعة من الاعتبارات والقرارات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الهدف: ما هي الأهداف التي سيخدمها الميثاق؟ وإلى أي مدى سوف يتم استخدامه؟ وللإجابة على مثل هذا السؤال، تقوم المنظمة بإجراء تقييم للمخاطر الأخلاقية كوسيلة لتحديد كيفية الانتقال من الحالة الراهنة لها إلى الحالة الأخلاقية المنشودة.
- الصيغة: هل سيكون الميثاق توجيهيا أو طموحا؟
- الصياغة: بمجرد تحديد الهدف والصيغة تكون الخطوة الحرجة التالية هي تحديد العملية التي يتم بموجبها صياغة الميثاق، وبخاصة فيما يتعلق بعملية التشاور وبناء اتفاق جماعي مع أصحاب المصلحة.
- المحتوى: التعبير كتابيا عن القيم والمعايير والمحظورات والعقوبات وجميع الأبعاد الأخلاقية الأخرى التي تشكل الثقافة الأخلاقية للمنظمة
- النبرة: إن الأسلوب الذي يكتب به الميثاق، وطريقة توصيله يلعب دور مهما في مدى تأثيره وتتراوح النبرة بين تحذيرية إلى إيجابية ، بما يخدم الهدف منها.
- التطبيق: ضمان تحويل الميثاق من وثيقة ورقية إلى وثيقة يتم ممارستها، وألا يكون وضع الميثاق جهدا يتم لمرة واحدة فقط، بل يتم النظر فيه من فترة إلى أخرى .

ومن الضروري أن يحرص الموظفين تجميع مستوياتهم الإدارية على الالتزام بالمعايير المحددة بالميثاق، كما يجب على الإدارة العليا أن تكون قدوة في الالتزام بهذه المعايير، فالتزام الإدارة العليا يحدد بشكل كبير وحاسم ما إذا كان الميثاق سيصبح أداة قوية، أم سيتحول إلى أداة غير فعالة، حيث إن المواثيق تكون بلا جدوى إذا أهملتها القيادة.

ويمكن تلخيص الخطوات العملية لبناء ثقافة الالتزام بالقيم والمبادئ في المنظمات في الجدول الموالي، حيث يظهر الجدول ثلاثة مستويات للمضي في بناء مؤسسات تلتزم القيم والمبادئ وهذا بصرف النظر عن حجمها و نطاق عملها، وذلك بداية من مجرد الالتزام بهذا السلوك، مرورا برامجه ، ووصولا إلى الالتزام القيادة بتلك الرامج وتحديثها ووضع معايير لها لتكون قدوة للموظفين .